

إعادة بناء الثروة الأمريكية

في عالم ينتابه القلق إزاء الطلب الاستهلاكي الضائع لا بد من الشعور بالقلق أيضاً إزاء قدرة الأسر الأمريكية التي باتت مقتضدة في الآونة الأخيرة على ادخار ما يكفي

إيفان تانر وياسر بديع
Evan Tanner and Yasser Abdih

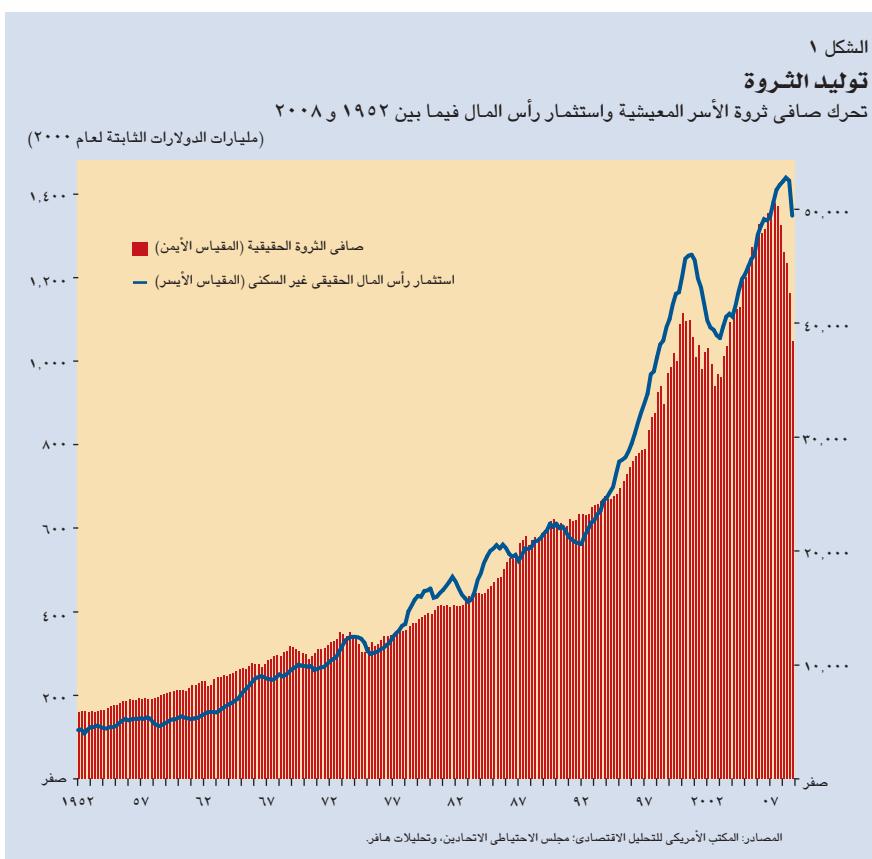
يمكن أن تثبط التعافي. وما لم تكن مكافحة رأس المال وإيرادات الشركات بالقوة نفسها التي كانت عليها في سنوات الفقاعة قبل الأزمة، وهو احتمال غير مرجح، فإن الشركات لن تستطيع أن تولد أموالاً كافية للاستثمار داخلياً، وستحتاج غالباً إلى استغلال مدخلات الأسر المعيشية المتزايدة لإعادة تعبئة ميزانياتها العمومية. وبين البحث الذي أجربناها أن الأسر لن تدخل ما يكفي، الأمر الذي لا يبشر بخير على المدى الطويل.

صافي الثروة ومدخلات الأسر المعيشية
في الفترة السابقة على نشوء الأزمة الراهنة، حدث طفرة في ثروة الأسر المعيشية الأمريكية – في المساكن وأسهم رأس المال، ضمن مصادر أخرى. وعندما زادت أصولها، أصبحت هذه الأسر قادرة على التمتع بزيادة المفواحة في الاستهلاك، مع الاستثمار في زيادة صافي ثروتها، حتى مع انخفاض معدلات الادخار من

المستهلكون في الولايات المتحدة، الذين كانوا القوة المحركة وراء الانهيار العالمي، يسترون أقل ويدخرون أكثر عقب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بقدر واخر من ثروتهم.

ويعتقد كثير من الاقتصاديين وغيرهم أن المستهلك الأمريكي الذي لم يكن يدخل شيئاً من راتبه تقريباً بعد من السنتين، يتحمل أن يكون قد غير سلوكه بصورة دائمة. ويشعر صناع السياسات والاقتصاديون في شتى أرجاء العالم بالقلق من أن الهبوط في الطلب العالمي الناجم عن إمساك المستهلك الأمريكي عن الإنفاق ينذر ببطء التعافي العالمي. ويعتقدون أن الفجوة في الإنفاق لن يسدّها مستهلكون من بلدان أخرى، كالصين، أو استثمار إضافي لرأس المال، على الأقل في الأجل القريب.

ولكن هناك جانب آخر للقصة. فعلى الرغم من أن القلق العالمي بشأن إحلال الطلب الأمريكي المفقود قلق حقيقي، فقد ينصب قلق الولايات المتحدة نفسها بدلاً من ذلك على ما إذا كانت الأسر ستقتصر في الإنفاق بما يكفي. فالمستهلكون لا يستطيعون إعادة بناء ثروتهم (أي صافي الثروة – الفرق بين الأصول والخصوم) إلا بمراكمه مدخلاتهم.



الثروة والاستثمار

بعد بناء ثروة الأسر المعيشية عامل حاسم بالنسبة لأحد الشواغل ذات الصلة: الألا وهو استثمار رأس المال. فمن الواضح أن صافي الثروة والإتفاق الرأسمالي مرتبطة على نحو وثيق (انظر الشكل البياني ١). ويمكن تفسير هذا الارتباط الافتراضي بتاثير ما يسمى المُحَلِّ المالي: فالشركات للنظر تتأثر ما يسمى المُحَلِّ المالي: فالشركات ذات الميزانيات العمومية القوية تستطيع أن تفترض (وتقول الإتفاق الرأسمالي) بشروط أكثر موافاة. وخلال فترات العسر المالي، عندما ينذر الإنفاق وتختفي إيرادات الشركات، تبدو مدخلات الأسر المعيشية الجديدة هي المصدر الأرجح للأموال بالنسبة للشركات الساعية لإعادة تعبئتها ميزانياتها العمومية.

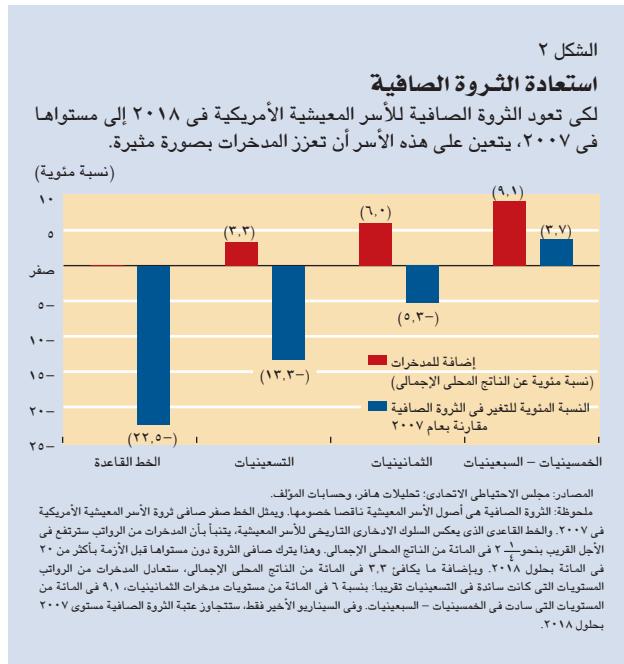
ويتطلب النمو القابل للاستثمار تكويناً جديداً لرأس المال. ورغم أن زيادة الطلب الكلي (بما في ذلك الاستهلاك) قد تكون شرطاً مسبقاً للتعافي في استثمار رأس المال، وفق النظرية التقليدية للاستثمار، فإن الميزانيات العمومية الضعيفة

الثروة الصافية بحلول عام ٢٠١٨

أجرينا قياساً معيارياً لتحولاتنا الافتراضية في المدخرات لنوفق على نحو تقريري بين توقعاتنا السنوية المبدئية وبين المتوسطات المأخوذة من فترات سابقة - التسعينيات والثمانينيات، والفتره الأهم من الخمسينيات إلى السبعينيات التي اتسمت بالاقتصاد في الإنفاق. ولمحاكاة فترة التسعينيات، كان لا بد أن تكون الزيادة في المدخرات أعلى حتى من تعديل السيناريو الأساسي، بنحو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولمحاكاة الثمانينيات من القرن الماضي، لا بد أن يبلغ هذا الجهد الإضافي في الأدخار نحو ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، ولتحكار فترة الخمسينيات إلى السبعينيات، لا بد أن يبلغ الأدخار نحو ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي. و فيما يشبه السيناريو الأساسي كثيراً، فإن تنبؤاتنا البديلة بالمدخرات تأخذ هي أيضاً شكلاً محدباً؛ إذ ستبلغ المدخرات الذروة عام ٢٠١١ ثم تنحسر بعد ذلك. وينتعش الاستهلاك، الذي ينخفض بصورة كبيرة بموجب هذه السيناريوهات الأكثر اقتصاداً في الإنفاق، تدريجياً - لكنه يظل دون مستويات السيناريو الأساسي لسنوات كثيرة.

ونظراً لأن المدخرات بموجب هذه السيناريوهات الأكثر اقتصاداً في الإنفاق أعلى من السيناريو الأساسي، فإن صافي ثروة الأسر المعيشية ينمو على نحو أسرع. فإذا بدأت الأسر المعيشية الأمريكية تدخل أكثر من الآن، أين ستكون الثروة الصافية في عام ٢٠١٨ مقارنة بمستوى الذروة البالغ ٤٦ تريليون دولار (بدولارات عام ٢٠٠٠ الثابتة) وهو المستوى الذي حققه في عام ٢٠٠٧؟ وبموجب السيناريو الأساسي، فإن صافي ثروة الأسر المعيشية سيقل عن تلك الذروة بنسبة ٢٪. وبموجب سيناريو كل من التسعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ستظل الثروة الصافية أيضاً دون الذروة - بنحو ١٣٪ و ٥٪ على التوالي. وبموجب سيناريو الفترة من الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن الماضي، من المتوقع أن تتجاوز الثروة الصافية ذروة عام ٢٠٠٧ بنحو ٤٪ (انظر الشكل البياني ٢).

والسيناريو الأساسي هو السيناريو الوسيط: فمن زاوية الاحتمالات، من المرجح بالمثل أن يزيد صافي الثروة عام ٢٠١٨ عن هذا التنبؤ أو يقل عنه. فاحتمال أن تساوي الثروة الصافية عام ٢٠١٨ التوقعات الأكثر اقتصاداً في الإنفاق أو تتجاوزها - يقل عن ٥٪. وعلى سبيل المثال، فإن احتمال أن تساوي



الرواتب إلى مستوى منخفض على نحو غير مسبوق. وعندما تهافت قيم الأصول بشدة في عام ٢٠٠٨، جاء رد فعل الأسر المعيشية باستهلاك قدر أقل وادخار قدر أكبر بكثير من رواتبها.

ويتسق هذا الأمر مع الأنماط التاريخية. فإلى جانب استهلاك قدر ثابت مستقل عن الأوضاع الجارية، نجد أن الأسر تستهلك عادة أكثر عندما يرتفع الدخل المتاح من الرواتب. ولكن الاستهلاك يرتبط أيضاً بدخل الأصول. وباستخدام بيانات من عام ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٨، وجدنا أن الأسر المعيشية الأمريكية استجابت للتغيرات في دخل أصولها مثلاً تفعلاً حالياً - بإجراء تصحيحات بحجم مماثل في مدخراتها من الرواتب - فهي تقلل استهلاكها عندما يقل دخلها من الأصول وتزيده عندما يرتفع. وفي الأجل الطويل، فإن التصحيح التوعوي يقترب من صيغة واحد لكل واحد: فمقابل كل دولار زيادة في دخل الأصول يزيد الاستهلاك وينخفض الأدخار من الرواتب دولاراً - والعكس بالنسبة لكل دولار ينخفض من دخل الأصول. وكانت علاقة واحد لكل واحد هذه هي على وجه التحديد ما لاحظه العالم الاقتصادي «ملتون فريدمان» منذ سنوات عند وضع نظريته عن سلوك الأسر المعيشية الأمثال في المدى الطويل، أي نظرية الدخل الدائم. لكننا نجد أيضاً أن المستهلكين يقومون عادة بالتصحيح طويلاً على نحو تدريجي جداً على مر الزمن.

ولكن ماذا يمكن أن يحدث للمدخرات والثروة في المستقبل إذا واصلت الأسر المعيشية سلوكها الذي داومت عليه في المتوسط عبر نصف القرن الماضي؟ وللإجابة على هذا السؤال، استخدمنا نموذج السيناريو الأساسي لتقدير مستويات مدخرات المستهلكين وثروتهم المتراكمة في المستقبل بافتراض أن سلوك الأسر المعيشية يظل دون تغيير في الأساس.

وفي السيناريو الأساسي، ترتفع المدخرات من الرواتب بداية بعد عام ٢٠٠٩، كنتيجة مباشرة للأزمة ثم تتراجع المدخرات نوعاً ما مع استقرار أصول الأسر المعيشية. ويتخذ التنبؤ شكلاً محدباً، ويبلغ ذروته في عام ٢٠١١، وينخفض بعد ذلك. ومن ذروته في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، يبلغ التصحيح في المدخرات نحو ٢٪ و ٢.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، ومع توقع انخفاض عائدات الأصول في المستقبل إلى حد ما دون قيمتها المبالغ فيها خلال السنوات الأخيرة، فإن صافي ثروة الأسر سيرتفع عن المستويات الراهنة - وإن كان بصورة طفيفة - في السيناريو الأساسي.

أهو اقتصاد في الإنفاق مجدداً؟

لكن المناخ الاقتصادي تغير بشكل كبير. فهناك قدر أكبر من أوجه عدم اليقين. فالمستهلكون يخفون نسب التمويل بالدين (يتخلصون من الديون)، طوعاً أو كرها، وهم أكثر وعيًا من أي وقت مضى بالعجز الحكومي القياسي. لذلك فإن نموذج السيناريو الأساسي قد لا يكون دليلاً جيداً للسلوك الإداري في المستقبل. فإذا ظهر توجه نحو الاقتصاد الإنفاق مجدداً، فإن المستهلكين الأمريكيين قد ينتهيون منهجاً دائماً لزيادة الأدخار. ولكن ما مقدار هذه الزيادة؟ ويفعل أوليفييه بالانتشار كبير اقتصادي صندوق النقد الدولي «لا يستطيع الاقتصاديون المجازفة بأكثر من الإدعاء «بأفضل تخمين لديهم» (دراسة Blanchard, 2009)».

وقد حاولنا تحديد قدر الزيادة التي يتبعها المستهلكين أدخارها لاستعادة ثروتهم الصافية إلى المستويات التي تتفق مع مستويات الأوقات الأفضل (ما قبل الأزمة). وافتراضنا أن الأسر المعيشية ستعزز مدخراتها بمقدار ثابت - بالنسبة للسيناريو الأساسي - في كل فترة. ولكن بعد هذا التحول الذي يحدث مرة واحدة ستظل المدخرات مقيدة بدخل الأصول الحدي - كما في نموذج السيناريو الأساسي.

كضمانات وتقلل تكلفة الاقتراض الخارجي. ولهذا السبب، فإن العلاقة الإيجابية بين الثروة الصافية والاستثمارات الرأسمالية يجب ألا تكون مدعاة للدحض.

ولكن التأثير الإيجابي للميزانيات العمومية المعززة على الاستثمار لا يتحمل أن يكون فوريا. ولأنه من المرجح ألا يدخل المستهلكون ما يكفي، فهناك احتمال ركود الثروة الصافية في الولايات المتحدة لسنوات، بما لذلك من آثار عكسية على تحقيق تعاف دائم وقوى. وبالطبع هناك عوامل أخرى قد تعيق التعافي الاقتصادي، ومنها: انخفاض معدل نمو الإنفاقية، وعدم اليقين الاقتصادي، وعدم كفاءة النظام المالي الذي تعيقه أصول عديمة الأداء، ودين حكومي مفرط بما يصاحبه من عباء مالي. وكل هذه القضايا جديرة بأن تنشر بالقلق إزاءها. ■

إيفان تانر اقتصادي أول بمعهد صندوق النقد الدولي، وياسير بديع اقتصادي في إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Abdih, Yasser, and Evan Tanner, 2009, "Frugality: Are We Fretting Too Much? Household Savings and Assets in the United States," IMF Working Paper 09197/ (Washington: International Monetary Fund).

Bernanke, Ben S., Mark Gertler, and Simon Gilchrist, 1999, "The Financial Accelerator in a Quantitative Business Cycle Framework," in Handbook of Macroeconomics, Vol. 1, ed. by John B. Taylor and Michael Woodford (Oxford: Elsevier), pp. 1341–93.

Blanchard, Olivier, 2009, "Sustaining a Global Recovery," Finance & Development, Vol. 46, No. 3, pp. 8–12.

الثروة الصافية للأسر المعيشية القيم المتقدمة بموجب سيناريو فترة الخمسينات - السبعينيات من القرن الماضي أو تتجاوزها يبلغ نحو ٢٥٪.

المدخرات: مصادر جديدة للاستثمار

هناك جانب كبير من المدخرات الجديدة للأسر المعيشية يستوعب في الوقت الحالي اقتراضاً عاماً قياسياً ويعوض عجزاً في مدخرات الشركات. و يبدو أن تدفقات المدخرات الجديدة لن يتم توجيهها فوراً إلى إنفاق رأسمالي جديد. المتوقع أن يظل الطلب على الاستثمار ضعيفاً في الأجل المتوسط؛ بسبب وجود رصيد كبير من المساكن غير المباعة، وضعف استخدام رأس المال، ونظام مالي جريح. وخلال هذه الفترة الفاصلة ستتساعد المدخرات الجديدة للأسر المعيشية على تجديد الثروة الصافية للأسر المعيشية والشركات على السواء.

ولكن عندما يشرع الاقتصاد في النهوض، فإن هذه الميزانيات العمومية الأقوى ستتساعد على دعم الإنفاق الاستثماري. وكمارأينا في الشكل البياني، فإن الاستثمار غير السكني والثروة الصافية يرتفعان وينخفضان معاً.

وبحسب ظاهرة تسمى «المعلم المالي»، فإن زيادة في صافي الثروة سوف تسهم في تخفيض تكاليف معينة مرتبطة بالواسطة المالية (دراسة Bernanke, 2009). فعلى سبيل المثال، قد تستخدم مدخرات الأسر المعيشية في شراء أسهم الشركات – مثلما طفق يحدث في الأشهر الأخيرة. وهنا، فإن الثروة الصافية للأسر المعيشية والشركات غير المالية تسير جنباً إلى جنب. وتستخدم بعض الشركات حصيلة مبيعات أسهم رأس المال لتكميل التقدود والودائع الأجنبية والمحليّة على حد سواء. ويمكن أن تستخدم هذه الأصول



The banner features the Columbia SIPA logo (a crown icon) followed by the text "COLUMBIA | SIPA" and "School of International and Public Affairs". Below the text is a night-time photograph of the New York City skyline, with the Empire State Building prominently visible.

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2010-2011 program begins in July of 2010. Applications are due by January 1, 2010.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu